



المجتمع هو الوجود الإنساني الكامل
والحقيقة الإنسانية الكلية، القيم الإنسانية
العليا لا يمكن أن يكون لها وجود إلا في
المجتمع... وهو مصدرها وغايتها.
سعادة

بيان أميركي روسي لمجلس الأمن عن أحداث الساحل السوري: أول خسارة للنظام ويتكوف يقفز بين حبال غزة وأوكرانيا بحثاً عن حلول مؤقتة لتعقيد الحلول النهائية لبنان أمام خطر الانزلاق إلى فخ التفريط بالقرارين 1701 و425 بقبول التفاوض



مجلس الأمن يدعو السلطات السورية المؤقتة إلى محاسبة مرتكبي عمليات القتل الجماعي

النظام الجديد مسؤولية ما جرى مطالباً بخطوات عملية لحماية المدنيين ومحاسبة الذين ارتكبوا المآزر، مذكراً بمسؤوليات سورية في ملاحقة المنظمات الإرهابية المصنفة لدى الأمم المتحدة من جهة، وكذلك بالقرار 2254 كإطار أممي للحل في سورية الذي يتعارض مع الإعلان الدستوري الذي أقره النظام الجديد أول أمس، وبخاصة لجهة مدة الحكم الانتقالي أو لجهة الهيئة الحاكمة. على حبال الحروب التي تشغل العالم، وفي المقدمة حرب أوكرانيا وحرب غزة، يتنقل المبعوث الرئاسي الأميركي ستيف ويتكوف ناقلاً رغبات الرئيس دونالد ترامب في تسجيل اختراقات تنهي الحروب، لكن مسارات التفاوض التي يعمل عليها ويتكوف تطمح إلى إنجاز حلول مؤقتة عنوانها في أوكرانيا وقف إطلاق النار الذي لا ترغب به روسيا

■ كتب المحرر السياسي

بعد أيام من الدعوة الأميركية الروسية لانعقاد مجلس الأمن الدولي للبحث في أحداث الساحل السوري والمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين وذهب ضحيتها آلاف النساء والأطفال والشباب والمسنين من العزل الأميين، أنهى مجلس الأمن جلسة نقاش كان واضحاً أنها من الجلسات النادرة التي لا تشهد تجاذباً روسياً أميركياً كان معتاداً في كل بحث حول سورية، وبدأ أن أوروبا التي تميل لدعم نظام الحكم الجديد قد أصيبت بالإحباط جراء ما جرى في الساحل وباتت تواجه رأياً عاماً عبر عن نفسه في مناقشات البرلمانات في دول مثل فرنسا وألمانيا وهولندا أدانت افتتاح الحكومات على النظام الجديد. وجاء البيان يمثل أول خسارة على الصعيد الدولي لنظام الحكم الجديد في دمشق بعد ثلاثة شهور من مراكمة الأرباح، حيث حمل البيان

التتمة ص 4

نقاط على الحروف

معادلتان خشبيتان باندتان في توقيت خاطئ

◆ ناصر قنديل

تسود الساحة الإعلامية والسياسية محاولات ترويج لمقولات يجري تسويقها باعتبار أنها معادلات تستجيب للواقع اللبناني الراهن في الصراع مع الاحتلال. وتقول المعادلة الأولى إن المقاومة كمشروع لمواجهة الاحتلال قد سقطت، وإن أميركا اليوم تجتاح العالم، وإن «إسرائيل» أظهرت تفوقها المطلق، وإن الزمن العربي هو زمن التطبيع، لتصل إلى استنتاج جوهره دعوة للترويج للتطبيع. أما المعادلة الثانية فتقول إن لبنان قد تعب من حروب الآخرين على أرضه وأنه قدّم لأجل فلسطين أكثر من طاقته وأن الأوان له كي يرتاح، ويخرج من حروب الآخرين. فهل تملك هاتان المعادلتان منطلقاً متماسكاً وتنتقلان من قراءة واقعية، أم هما مجرد أوهام وأحلام ورغبات لا علاقة لها بالواقع؟

سنبداً من المعادلة الأولى، وكفي تفحصها بعيداً عن النقاط الخلافية نضع المقاومة كخيار والمقاومة كمشروع أو قوى مقاتلة جانباً، وربما يفيد إنعاش الذاكرة بالعودة إلى ما بعد نهاية الحرب الباردة، عندما لم يكن حزب الله قوة تقود المقاومة، ولم تكن حماس تفعل ذلك في فلسطين، وبالمقاييس لفرضية قوة أميركا اليوم وهي قوة تحتاج للكثير من التدقيق، وكانت القوة الأميركية مطلقاً. وبالمقاييس إلى نظرية التفوق الإسرائيلي المطلق الذي يسخر منه كبار المفكرين الإسرائيليين وينظر إليه خبراء الاستراتيجيات والشؤون العسكرية بصفته مزحة سمجة، طالما أن هذا التفوق المطلق كان مسلماً به في مطلع التسعينيات عندما دعا شيمون بيريز لقيام «إسرائيل» العظمى، وكذلك الوضع العربي الراغب بالتطبيع والمقيد بعودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة واستحالة تجاوزها

التتمة ص 4

بيان مشترك صيني إيراني روسي: لحل الملف النووي الإيراني بالحوار



كما دعت الوزارات الثلاث إلى تجنب الحكومات كافة أي عمل من شأنه تقويض النشاط الفني والمحايد والموضوعي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشددة على أهمية احترام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كونها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

شدت الدول الثلاث إيران وروسيا والصين، في البيان المشترك لاجتماع بكين، على ضرورة إنهاء العقوبات الأحادية غير القانونية كافة، ورات أن المفاوضات القائمة على مبدأ الاحترام المتبادل واعتماد الحوار السياسي من أجل حل الخلافات هو الخيار العملي الوحيد في عملية إحياء الاتفاق النووي. صدر هذا البيان بعدما انعقد، في العاصمة الصينية بكين، أمس الجمعة 14 آذار/ مارس 2025، اجتماع ثلاثي صيني روسي إيراني لنواب وزراء خارجية إيران غريب رضا آبادي وروسيا سيرغي ريابكوف والصين ما تشاو شيوي لبحث الملف النووي الإيراني والتعاون بين الدول الثلاث، مركزاً على ضرورة رفع الحظر عن إيران. دعم البيان المشترك سياسة إيران الزامية إلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مرحباً بإعادة تأكيد إيران أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية حصراً وليس لإنتاج الأسلحة النووية. كما رحب بالتزام إيران بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة. إلى ذلك، شدد البيان على ضرورة الاحترام الكامل لحق إيران، كونها دولة عضو في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأشارت الدول الثلاث إلى أهمية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 2231، في ذلك الجداول الزمنية الواردة فيه، مطالبة الأطراف المعنية بتجنب أي عمل من شأنه تصعيد الوضع، وذلك من أجل تهيئة الأجواء والظروف المناسبة للجهود الدبلوماسية، وأن تلتزم بمعالجة الأسباب الجذرية للوضع الحالي، والتخلي عن العقوبات أو الضغط أو التهديد باستخدام القوة.

«حماس» ستطلق عدداً من الأسرى مزدوجي الجنسية



وافقت حركة «حماس» على إطلاق سراح جندي «إسرائيلي» يحمل الجنسية الأميركية، إضافة إلى جنامين أربعة آخرين من مزدوجي الجنسية. وأوضحت الحركة، في بيان، أن وفد قيادتها تسلم، الخميس، مقترحا من الوسطاء لاستئناف مفاوضات وقف إطلاق النار وشفقة الأسرى، مضيفة أنها تعاملت مع المقترح بمسؤولية وإيجابية. وقالت «حماس» إنها سلمت ردّها على المقترح، فجر أمس، متضمنة موافقتها على إطلاق سراح الجندي الصهيوني عيدان ألكسندر، الذي يحمل الجنسية الأميركية، إضافة إلى جنامين أربعة آخرين من مزدوجي الجنسية. وأكدت الحركة جاهزيتها التامة لبدء المفاوضات والوصول إلى اتفاق شامل حول قضايا المرحلة الثانية، داعية إلى إلزام الاحتلال بتنفيذ التزاماته كاملة.

الثقة بدولتنا أولاً...

■ العميد طلال المادقي

بات واضحاً للجميع أنّ لبنان الرسمي بقيادته السياسية الحالية، يسعى بما يملكه من إمكانيات وإصرار وجهد لن تغفل عينه عن ما تقوم به «إسرائيل» من اعتداءات وانتهاكات وبلطجة تطال ليس النقاط الخمس التي احتفظت بها ولم تنسحب منها، بل تمادت إلى تجريف الكثير من المواقع الجنوبية في صورة احتلال إضافي جديد! وهو ما أكدته فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون في خطابه أمام القمة العربية الطارئة في القاهرة، مؤكداً فيه أنّ لبنان لن يكون ساحة لحروب الآخرين على أرضه في ضوء احتلال جبل الشيخ والتوغّل الإسرائيلي في الجنوب السوري.

إنّ ما يجري في الساحة السورية من أحداث نراه جرس إنذار على مستوى المنطقة وأخطرها النزاعات الطائفية...

من هنا نبدي خشيتنا من توسع الحريق وندعو الجميع إلى ضبط النفس ومساندة الدولة اللبنانية، وتعزيز وحدتنا الوطنية والوقوف وراء الدولة في مساعيها الدولية لدرء الأخطار عن وطننا.

ولأنّ العلاقة الأميركية - الإسرائيلية محصنة بخصوصية استراتيجية، على دولتنا أن تتحرك دبلوماسية لتوفير الدعم الدولي للبنان للمساعدة على انسحاب جيش الاحتلال «الإسرائيلي» وتمكين سلطة الدولة اللبنانية، ولنا ثقة بقدرة رئيس الجمهورية على حشد دولي واسع اعتماداً على الجيش اللبناني ودور القوات الدولية (اليونيفيل) وفي ذلك إعادة للثقة بالشرعية والدولة والجيش...

* عميد ركن متقاعد، نائب رئيس اللقاء الإسلامي الوحدوي

خفايا

توقفت مصادر دبلوماسية أمام مفردات مفتاحية وردت في بيان مجلس الأمن الدولي حول سورية، وقالت إنها تشكل نقاط ارتكاز المتابعة اللاحقة أو لها التعاون الأميركي الروسي الذي يكرس حماية أميركية للمكون الكردي وحماية روسية للمكون العلوي تجسدت بفتح قاعدة حميميم أمام الذين لجأوا إليها من المدنيين السوريين، والثانية هي إعادة التذكير بالقرار 2254 الذي ترفضه حكومة دمشق الجديدة ويتناقض مع الإعلان الدستوري سواء لجهة مدة الحكم الانتقالي أو هيئة الحكم، والثالثة هي متابعة التحقيقات المقررة من الحكومة ضمن مهلة 30 يوماً وما يمكن أن يعقب فشل التحقيق من قرار لجنة تحقيق دولية، والنقطة الرابعة هي إعادة الحديث عن مكافحة الإرهاب والتزامات سورية بهذا الصدد. وهذا يعني العودة إلى لوائح الأمم المتحدة تجاه الفصائل المصنفة إرهابية ولا تزال هيئة تحرير الشام وأخواتها من بينها وليس تنظيم داعش فقط.

كوايس

حدّرت قوى سياسية من تسويق التفاوض الحدودي مع الاحتلال تحت ستار إعلامي عنوانه لا للتطبيع بينما يجري التطبيع عملياً. وقالت إن الأشدّ خطورة هنا ليس التطبيع فقط بل قبول تشكيل لجنة سياسية للتفاوض إلى جانب لجنة أمنية ولجنة جغرافية للحدود. وفي لجنة الحدود سوف يعني قبول التفاوض التنازل عن القرار 1701 الذي يدعو لانسحاب الاحتلال من الأراضي الواقعة داخل الخط الأزرق أي تلك التي انسحب منها عام 2000 وعاد إلى احتلالها عام 2006 أو عام 2024 وهي لا تحتاج إلى تفاوض وقبول التفاوض عليها بدمج مصيرها مع الأراضي التي رفض الاحتلال الانسحاب منها عام 2000 وسُميت نقاطاً متنازعا عليها ومثبتة أنها ضمن الحدود الدولية المعترف بها للبنان ولا حاجة لترسيم حدودي لإظهارها ونزريعة الاحتلال للبقاء فيها أمنية ومصيرها لا يصبح على الطاولة إلا بعد الانسحاب إلى وراء الخط الأزرق والدمج بين المرحلتين ليس خطأ وطنياً بل خطيئة.

من سورية تطلّ الفتنة الكبرى برأسها من جديد!

■ د.عدنان منصور*

بعد سقوط نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد، وتسلم هيئة تحرير الشام السلطة، علق خصوم الأسد وأعداؤه وكل المترصنين بسورية الآمال الكبار، ظناً منهم أنّ الإدارة الجديدة ستوفر للسوريين بكافة أطرافهم، الحرية، والأمن، و«الديمقراطية الحقيقية»، والاستقرار، و«رد العيش».

دغدغت الوعود والتصريحات التي أطلقها مسؤولو النظام الجديد في دمشق، «مشاعر» كل الذين كانوا على خلاف وعدا مع النظام السابق، وكان ذلك في الداخل أو في المحيط، وبالذات «إسرائيل»، أو في الخارج، لا سيما الولايات المتحدة وحلفاءها التقليديين.

رغم التغيير في الشكل، لم تستطع البدلات الرسمية الغربية، وربطت العنق أنّ تضع حداً للأفكار والعقائد السلفية المتطرفة، أو توقف وتردع الممارسات الشنيعة المشبعة بالكراهية، والحقد والتعصب الأعمى، لأن المجموعات التكفيرية تختزن في داخلها سلوكاً، و«أرضاً» من ماضٍ كريمة، متجنز، ترفض الآخر، أيّا كان دينه أو معتقده أو طائفته أو مذهبه، وتريد التخلص منه، وقتله، وهدر دمه.

هذه المجموعات التكفيرية نمت في حوض الخارج ثم وجدت طريقها إلى سورية، لتلتقي في عقيدتها وممارساتها مع مثيلاتها التي تغلغت، وانتشرت في دول المنطقة، حيث كشرت عن أنيابها دفعة واحدة، وكشفت لشعوب المنطقة والعالم عن عدائها الشديد، وعقيدتها السلفية المتحجرة، وسلوكها العنصري، لترتكب أبشع الجرائم ضدّ المواطنين الأمنيين، تقتل، تعذب، تحرق، تنهب، تدمر، تسحل، وتهجر كل من هو خارج ملتها وعقيدتها، وتبرز أفعالها وتطغياها بغطاء «العقاب الإلهي».

ما جرى مؤخراً في مناطق سورية من جرائم وحشية، وإبادة جماعية، يفوق كل وصف. وحوش بشرية لم توفر طفلاً أو امرأة، أو رضيعاً، أو شيخاً جليلاً أو عجوزاً. جرائم أعادت إلى الأذهان ماضياً مأساوياً ارتكبت فيه جحافل جنكيزخان وهولاكو الهمجية مجازر رهيبة بحق السوريين وشعوب المنطقة.

في ظل هذه المرحلة العصبية التي تمرّ فيها المنطقة وشعوبها، نتساءل بصوت عالٍ: إلى أين تأخذ الفصائل الهمجية سورية وشعبها وتاريخها وحضارتها، وأصلاتها، ومكانتها ودورها؟! من الذي حوّلها كي تجعل نفسها الديان، والأمر النهائي، وهي تمارس أفعال الجرائم والقتل بحق أبناء المكونات الوطنية السورية المنتمة إلى أديان، وطوائف، ومذاهب مختلفة، مسلمين ومسيحيين، شكلت عبر تاريخها مع الشعب السوري البعيد عن الكراهية والتعصب، نسيجاً وطنياً موحداً يستند إلى الأخوة والمواطنة المشتركة، والعيش الواحد، والاحترام المتبادل ما بين الطوائف، لجهة حقوق الإنسان في دينه وعقيدته، وخصوصية كل طائفة في ممارسة شعائرها الدينية بحرية كاملة.

هذا العيش الواحد، وهذه المبادئ كنّا في الماضي القريب والبعيد نعرفها ونلمسها في سورية التي وللأسف نراها اليوم تنزلق إلى وادٍ سحيق، جراء ما يحصل في مدنها، وبلداتها، وقرائها على مرأى من السوريين والعالم كله، وبالذات على مرأى من المؤيدين، والمهللين، والداعمين، والمشاركين في تأسيس النظام الجديد.

ما يجري في سورية، على يد التكفيريين المتعصبين للقتل والدماء، والإبادة، خطير جداً، يزلزل بالصميم وجود سورية، وتاريخها، ووحدة شعبها، وجغرافيتها، ويقوّض أمنها وسيادتها، واستقرارها، ويمعن في تقسيمها أكثر مما هي عليه اليوم من تقسيم.

لصالح من تتمّ جرائم القتل والإبادة والتطهير العرقي، في الوقت الذي يجنم على صدر سورية احتلال أميركي، وتركي، وإسرائيلي، بالإضافة إلى استباحة الجماعات المتطرفة المتعددة الجنسيات سورية من كل الجهات؟! الاتصّب هذه الجرائم في صالح «إسرائيل» وتخدم الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) الذين يعملون منذ عقود على تفكيكها واستغلال ثرواتها، والسيطرة عليها.

من الذي يريد اليوم أن يمتلك سورية ويتحكم بقرارها؟! نظام هيئة تحرير الشام؟! أم «إسرائيل» وتركي؟! أم الولايات المتحدة؟! هل الجرائم التي ترتكب بحق مكونات الشعب السوري تعزز القرار الوطني السوري، وتخصن وحدة الشعب، وتقوّي النظام الجديد، وتتبع له مواجهة الاحتلال، أم أنها فرصة ذهبية لكل من يترصّب بسورية للسيطرة عليها، وامتلاك مفاتيح الشرق؟!!

بري: لبنان سيلجأ لكل الوسائل المتاحة لتحرير أرضنا من الاحتلال «الإسرائيلي»



بري متوسلاً وفد الهيئة الإدارية الجديدة لجمعية التخصص والتوجيه العلمي

على النحو القائم حالياً. لقد أنّ الأوان للمجتمع الدولي وبعد التحولات التي حصلت في سورية أنّ يقارب المجتمع الدولي ومنظّماته هذا الملف في أسرع وقت ممكن بما يحفظ للبنان استقراره ويعيد التآزر بين السوريين.

وقدم أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة لرئيس المجلس لمحمة عن برنامج عمل الجمعية للمرحلة المقبلة.

مؤكداً «أنّ الأملين والثقة هي في الداخل اللبناني وبيد اللبنانيين».

وأشار إلى «أنّ وتيرة العمل القائمة حالياً، سواء في إنجاز التعيينات التي بدأتها الحكومة وإعادة النضج للإدارة العامة حتماً ستؤدي إلى سلوك لبنان درب الخروج من أزيماته».

وتطرّق الرئيس بري إلى ملف النازحين السوريين، وقال «لا يجوز أن يبقى هذا الملف

أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري «أنّ لبنان لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف ومهما بلغت الضغوط، التخلي عن أي شبر من أرضه أو ذرة من تراهيه أو حق من حقوقه السيادية وسوف يلجأ لكل الوسائل المتاحة لحماية هذه الحقوق وصونها وتحرير ما تبقى من أرضنا من الاحتلال الإسرائيلي».

وشدّد الرئيس بري، خلال استقباله في مقرّ الرئاسة الثانية في عين التينة وفداً من الهيئة الإدارية الجديدة لـ«جمعية التخصص والتوجيه العلمي» على «أنّ حفظ لبنان من حفظ الجنوب وحفظه هو مسؤولية وطنية جامعة ويجب أن تكون نقطة إجماع ووحدة وليس نقطة افتراق».

وأضاف «صدّقوني إذا كنّا موحدين نستطيع تجاوز أي تحدّ يمكن أن يواجه لبنان، بالوحدة انتصرنا وبالانقسام والتشرذم عانى لبنان ما عاناه من ويلات ومخاطر هددت وطننا وأساس وجوده، واليوم أكثر من أي وقت مضى الجميع مدعو إلى ترسيخ مناحات الوحدة واستحضار كل العناوين التي تقرب بين اللبنانيين والابتعاد عن كل ما يباعد بينهم».

وأمل «التوافق على اعتماد آلية موحدة لإنجاز التعيينات الإدارية وفقاً لمعايير الكفاءة والنزاهة. وهذا ما نأمل التوصل إليه في القريب العاجل».

لقاءات نيابية لعون ركزت على أولوية الإصلاح



عون مستقبلاً إفرام في بعيدا أمس

وفي قصر بعيدا أيضا، النائب زياد حواط الذي أوضح أنه بحث مع الرئيس عون «الأوضاع العامة في البلاد ومسار العملية الإصلاحية وتطبيق القرارات الدولية»، مركزاً على «فئائية الإصلاح والسيادة». كما تطرق البحث إلى حاجات منطقة جبيل.

استقبل رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، أمس في قصر بعيدا، الرئيس السابق ميشال سليمان وعرض معه لآخر التطورات في البلاد. وعقد عون لقاءات نيابية تناولت مواضيع الساعة. وفي هذا الإطار، استقبل النائب نعمة إفرام الذي أوضح أنه بحث مع رئيس الجمهورية في عدد من مواضيع الساعة، وركز على «أولوية الإصلاح وأهمية أن نؤكد بقوانين بنوية التي تعتبر الأساس في إطلاق عجلة الإصلاح». وأعرب إفرام عن ارتياحه للتعيينات التي صدرت أول من أمس عن مجلس الوزراء، مشيراً إلى «ضرورة الاستمرار بهذا الزخم لتحريك العملية الإصلاحية المنشودة والمنتظرة من العهد».

كما التقى عون النائب أحمد رستم الذي نقل إليه «تحيات وتمنيات أبناء عكار بالتوفيق في المسيرة التي بدأت بانتخابه رئيساً للجمهورية»، وقال «أثرت مع فخامة الرئيس قضية النزوح الذي تشهده منطقة عكار وتداعياته. وأكدّ لفخامة الرئيس أنّ الشعب العكاري مدرأاً لدقة المرحلة التي تتطلب وعياً ومسؤولية، ولا سيما أنها ليست المرة الأولى التي تشهد المنطقة نزوحاً من الأراضي السورية».

واعتبر «أنّ الجيش هو صمام الأمان وبالتالي منطقة عكار ليست بيئة حاضنة لأي شخص حوله شبهات»، وشدد على «ضرورة الاستمرار بالإصلاحات».

دعموش: لا يمكن حصر السلاح بيد الدولة طالما هناك احتلال



الشيخ علي دعموش

رأى نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله الشيخ علي دعموش أنّ «ما يتعرض له لبنان من احتلال واعتداءات واستباحة لسيادته، هدفه الأساسي هو الضغط لاستدراجه نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني، لكنّ شعبنا يرفض التطبيع مع العدو، ولن يسمح بأن يذهب لبنان نحو التطبيع مع هذا العدو الإرهابي الذي دمر البلد».

وشدّد الشيخ على أنّه «كما لم يتأثر شعبنا بالضغوط في المراحل السابقة ولم تسقطه الحروب والاعتداءات لن يسقط تحت وطأة الضغوط الأميركية والإسرائيلية الجديدة».

واعتبر أنّ من واجب الدولة حماية بلدنا من مخاطر التطبيع، ومن أطماع العدو الذي يحاول بتواطؤ أميركيّ الدفع نحو مفاوضات مباشرة مع إسرائيل وربط إعادة الإعمار والدعم الماليّ الخارجي بشروط سياسية تؤدي إلى تجريد لبنان من عناصر قوته».

وقال «لن نقبل أن يخضع موضوع الإعمار لأي شروط سياسية أو غير سياسية»، مؤكداً أنّ مشروع إعادة الإعمار هو مسؤولية وطنية تقع على عاتق الدولة بالدرجة الأولى، ويجب أن تتحمل الدولة هذه المسؤولية بصورة جدية، وأن تمنع العدو من فرض شروط أو تعقيدات أو أمر واقع على الحدود الجنوبية لعرقلة هذا المشروع أو منع الأهالي من العودة إلى قراهم وممارسة حياتهم الطبيعية».

أضاف «نحن في حزب الله مصمّمون على استكمال ما بدأناه على صعيد إعادة الإعمار ودفع التعويضات مهما كانت الصعوبات، لأنّ مشروع إعادة الإعمار هو جزء من مقاومة الاحتلال، ولكن ما نقوم به لا يعفي الدولة من مسؤولياتها».

وختم «هناك احتلال ولا يمكن حصر السلاح بيد الدولة طالما هناك احتلال، وعندما يكون هناك احتلال وعدوان مستمر فإن السلاح هو زينة الرجال، وعلى الجميع أن يتصدّى لهذا الاحتلال وبكل الوسائل، وهذا حق لا يمكن أن نخلى عنه مهما كانت التضحيات».

سلام ترأس اجتماعاً عن «الأمان الاجتماعي»؛

سنسعى لإنشاء نظام شامل للحماية



سلام مترأساً الاجتماع في السرايا أمس

عرضت الوزيرة السيّد روية الوزارة لشبكات الأمان الاجتماعيّ التي تتمحور حول التوجهات الإستراتيجية الأربعة للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وهي: توسيع الدعم النقديّ المباشر، تعزيز الروابط مع الخدمات الاجتماعية، بناء القدرات المؤسسية والبنية التحتية، وتعزيز التنسيق ومواءمة الأنظمة».

ولفتت إلى أنّ «معدلات الفقر ارتفعت بعد الحرب الأخيرة، حيث يواجه الفقراء انعدام الأمن الغذائيّ الشديد وسوء التغذية ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية، علماً بأنّ الأطفال الأصغر سناً (بين 0-5 سنوات) هم الأكثر عرضة للخطر، مع معدل فقر مرتفع بشكل كبير وهم الأدنى تغطية عبر شبكات الأمان الاجتماعيّ. وعلى الرغم من تغطية 800.000 فرد (حوالي 166 ألف أسرة) عبر برنامج أمان، وحوالي 20 ألف فرد من ذوي الإعاقة عبر برنامج البديل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة، وحوالي 170 ألف فرد عبر المساعدات النقديّة الطارئة، إنّ التغطية غير كافية وتقتصر على 55% فقط من الفقراء، مع ضرورة تطوير عملية الاستهداف».

وخلال العرض، طرحت السيّد سيناريوات مختلفة لتوسيع شبكات الأمان الاجتماعيّ في المستقبل القريب بحسب رؤية الوزارة التي ستعتمد على تنوع البرامج لتعزيز التغطية وتوفير دعم أوسع، مشددة على «التزام الحكومة بزيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية من موازنة الدولة».

ترأس رئيس الحكومة الدكتور نواف سلام اجتماعاً موسعاً في السرايا عن شبكات الأمان الاجتماعيّ في لبنان بدعوة من وزيرة الشؤون الاجتماعيّة حنين السيّد بعنوان «المرحلة التالية من الإصلاح». حضر الاجتماع سفراء عرب وأجانب وممثلون عن الأمم المتحدة والبنك الدوليّ.

وقال سلام في كلمة له «لقد تألّفت حكومتنا في لحظة حرجية وملبّية بالتحديات، محلياً وإقليمياً، بعد سنوات من الأزمات المتراكمة (...)»، مؤكداً «أهمية الملفات الاجتماعيّة التي بدونها لا يمكننا الحفاظ على الاستقرار الاجتماعيّ».

أضاف «كانت معدلات الفقر لدينا مرتفعة بالفعل قبل الحرب الإسرائيليّة، إذ بلغت 44% على الصعيد الوطنيّ. الأطفال الصغار هم الأكثر ضعفاً، حيث ترتفع معدلات الفقر لديهم بشكل غير مسبوق. لا يزال انعدام الأمن الغذائيّ ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحيّة يُشكلان مخاطر كبيرة. وقد أدت خسائر رأس المال البشري على مدى السنوات الماضية إلى تفاقم الفقر. لهذا السبب، التزمنا في إعلاننا الوزاري العمل على إرساء نظام شامل للحماية الاجتماعيّة، وزيادة الإنفاق الاجتماعيّ. وسنسعى جاهدين لتحقيق العدالة الاجتماعيّة من خلال إنشاء نظام شامل للحماية الاجتماعيّة يُعنى بآفاق شرائح السكان وأكثرها ضعفاً. وستعيد الحكومة، بقيادة وزيرة الشؤون الاجتماعيّة، تفعيل اللجنة الوزاريّة الاجتماعيّة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة».

وتابع «سنسعى جاهدين إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعيّ، بما في ذلك برامج استهداف الفقر وبرامج ذوي الإعاقة، وضمان حصول الفئات الأكثر ضعفاً على تغطية صحيّة مناسبة من خلال مراكز الرعاية الصحيّة الأوليّة وتأمين الحد الأدنى من متطلبات التعليم لأطفالهم ومرافقيهم في المدارس الحكوميّة والمهنيّة. كما سنسعى إلى مساعدة الفقراء على الاندماج في سوق العمل من خلال برامج إدماج اقتصادي مصمّمة جيداً».

وأشار إلى أنّه «في الوقت نفسه، علينا تنفيذ الإصلاحات في الصندوق الوطنيّ للضمان الاجتماعيّ حتى يتمكن المواطنون من الحصول على تقاعد كريم بعد العمل لسنوات طويلة من حياتهم». وقال «ستحتاج هذه الإجراءات الاجتماعيّة الطموحة، وإن كانت حاسمة، إلى دعم كبير في ظلّ سعينا لإجراء إصلاحات اقتصاديّة، قد تكون صعبة على بعض شرائح شعبنا. ونحن ملتزمون بضمان أقصى درجات الشفافية والمساءلة في برامجنا».

وأكد «أنّ النمو يجب أن يرتكز على مبادئ راسخة للعدالة

الخير: لموقف لبناني حازم

تجاه الخروق الصهيونيّة

هنأ رئيس «المركز الوطنيّ في الشمال» كمال الخير، في لقائه السياسيّ الأسبوعي مع وفود في دارته في المنية، قادة الأجهزة الأمنيّة الجدد، متمنياً لهم «النجاح والتوفيق في مهامهم»، معتبراً أنّ ذلك «يجعل المواطن على ثقة بهم في حماية الوطن من المخاطر المحدقة به».

وطالب الحكومة بأن «تولي اهتماماً بالمسائل التي تعني المواطن، لأنّ استعادة أموال الناس من الضوروت وتشكل حماية لهم، كما أنّ ملف إعادة إعمار ما هدمه العدو يشكل أيضاً بارقة أمل للبنانيين كي يتمسكوا بأرضهم وبوطنهم، أمّا عندما تتخلى الدولة عن واجباتها تجاه مواطنيها فلا قيمة لو عودها».

من جهة أخرى، أشار الخير إلى «ضرورة أن يكون هناك موقف حازم من لبنان الرسميّ تجاه الخروق الصهيونيّة المستمرة يوماً على وطننا واحتلال أراض وانتهاك السيادة»، لافتاً إلى أنّ «معظم اللبنانيين عقدا الأمل على العهد الجديد بأن يكون قوياً وألا يسمح للعدو بتنفيذ مخططاته».

واستنكر «العدوان الصهيونيّ المستمرّ على دمشق واستباحة الأراضي»، داعياً لأن يتسكّل «هذا العدوان نوعاً من الصحوة لدى كل الشعوب العربيّة تجاه المشروع الصهيونيّ المدعوم أميركياً والذي يحاول السيطرة على أوطاننا ومقدراتها»، مديناً «الأعمال الإجرامية والتهجير الذي يتعرض له الشعب السوري في قرى الساحل على خلفيّة مذهبيّة، ما يشكل خطراً وجودياً على سورية ومحيطها، فالنقسيم الذي يعملون عليه في سورية هو للمنطقة عموماً».

مراد: للتمسك بالوحدة الوطنية

تحت سقف اتفاق الطائف



مراد يلقي كلمته في حفل الإفطار السنوي

الذي سيضمّ مسجداً ومكتبة وقاعة مناسبات ومركزاً عملياً». وفي ما يتعلق بـ«الجامعة اللبنانيّة الدوليّة» التابعة لوقف «النهضة الإسلاميّة الخيريّة»، أكد مراد أنّها «حققت قفزات نوعيّة في مستوى طلابها في العالم»، لافتاً إلى «استمرار دعمهم بمنح جامعيّة جزئيّة وفقاً لوضعهم الاجتماعيّ، فيما يحظي طلاب مؤسّسة دار الحنان التي تبذل جهوداً لصيانة وتطوير مرافقها وصقوفها ومختبراتها، يحظون بالرعاية والتعليم المجانيّ الكامل حتّى التخرّج».

الفتنة المذهبيّة أو الطائفيّة التي يستغلّها العدو لتقسيم سورية طائفيّاً». وعن المشاريع الخدميّة في البقاع، أكد مراد التزامه «مواصلة مسيرة البناء والتنمية التي بدأها والده عبد الرحيم مراد منذ أربعة عقود، لتقديم الخدمات للمجتمع وخلق فرص العمل وسد الثغرات التي تعجز الدولة عن تغطيتها»، متعهداً بـ«لقاء شهري مع أهالي البقاع لافتتاح مؤسّسة جديدة أو وضع حجر أساس لمشروع جديد»، كاشفاً عن «مشروع جديد هو مجمع البقاع الإسلاميّ في شتورة،

دعا النائب حسن مراد إلى «تحرك عربيّ ودوليّ لردع الانتهاكات الإسرائيليّة لسيادة لبنان واستعادة أراضيه المحتلة»، مشدداً على «أنّ الوقوف صفاً واحداً والمقاومة بكل الأشكال التي كفلها القانون هما السبيل الوحيد لمواجهة كل التحديات».

وشدّد خلال حفل الإفطار السنويّ في «دار الحنان»، على «ضرورة التمسك بالوحدة الوطنيّة تحت سقف اتفاق الطائف بكل بنوده، ودعم الجيش اللبنانيّ والقوى الأمنيّة، وتعزيز العلاقات مع الدول العربيّة».

وعبر عن فخره وتأييده «المبادرة المصريّة المدعومة عربيّاً كخطوة نحو تحقيق شرق أوسط مستقرّ». وأشار إلى أنّ «ما صدر عن قمة الرياض العربيّة الإسلاميّة بشكل بارقة أمل لتعزيز العمل العربيّ المشترك»، معتبراً أنّ «التضامن العربيّ اليوم هو حاجة أساسيّة لحماية الأمن القوميّ العربيّ وصياغة دور عربيّ فعّال في المرحلة المقبلة».

وفي الملف السوريّ، دعا مراد إلى «الحفاظ على استقرار سورية وعرويتها ووحدتها، لأنّ ذلك تكريس لوحدة وعروية واستقرار المنطقة»، لافتاً إلى أنّ «عودة سورية قويّة واحدة وموحّدة ومؤثرة على المشهد العربيّ حاجة عربيّة ملحة». كما دعا السوريين إلى «اليقظة والانتباه مما يحكّ لهم وعدم الوقوع في فخّ

إذاعة النور
شهر الخير
على إذاعة النور

سنايل البأس

مشهديات من قصص المجاهدين في الجبهة
ومجتمع المقاومة

بيث يوميّاً الساعة 8:20 صباحاً

كتابة: عدي الموسوي
أداء: عدي رعد
إخراج: حسن الشيخ

إذاعة النور
al-nour radio

بيان أميركي روسي لمجلس الأمن عن أحداث الساحل السوري؛ أول خسارة للنظام

على سعيد آخر، استجوب المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، العميد المتقاعد في الأمن العام محمد حسن مقلد، بحضور وكيل الدفاع عنه وفريق الادعاء الشخصي، وفي نهاية الجلسة قرّر تركه بسند إقامة. وكان البيطار ردّ الدفوع الشكلية المقدمة من مقلد وقرّر إجراء التحقيق معه، على أن يعقد جلسة يوم الجمعة المقبل، مخصصة لاستماع عدد من الشهود.

الرفاق؟ ما يحصل هو أفغنة سورية ولا يجوز حدوده في المشرق».

وقال باسيل «سوف نبقى نتكلم بالنهج الإيجابي نفسه»، مضيفاً «قلنا حالنا مثلاً لنجيب الكهرا، منعونا وحملونا المسؤولية وهذه المرة هم من سوف يتحملون المسؤولية إذا حصل تخريب»، مضيفاً «سوف نريهم كيف تكون المعارضة إيجابية وبناءة وهادفة وليست سلبية وهذامة وعشوائية».

للبنان استقراره ويعيد النازحين إلى وطنهم الأم سورية».

وفي سياق ذلك، طرح النائب طوني فرنجية علامات استفهام حول أموال جمعيات المجتمع المدني، لا سيما أنها تصرف إما لإبقاء السوريين، وإما لأسباب سياسية صرف، وهذه الأموال لم تصرف في مكانها الصحيح ولم يتم تحويلها لإنتاج مشاريع ناجحة.

وتوقعت أوساط سياسية ومطلعة على الشأن الإقليمي دخول سورية في مخاض طويل من الفوضى والتوترات الأمنية والسياسية وفي دوامة الأطماع والتجاذبات والصراعات الإقليمية والدولية التي ستحول دون استقرار سورية وانتقالها إلى شاطئ الأمان. وهذا ما بدأت معالمه تظهر عبر المجازر الإرهابية في الساحل السوري ومناطق أخرى وتوقيع اتفاقات هشة بين الحكومة السورية وكل من الجنوب والشرق، في ظل وجود مخططات جذبة بتقسيم سورية إلى دويلات متعددة في الشمال والساحل والشرق والجنوب تحت رعاية شبه دولة مركزية في دمشق، أو ما يُعرّف بنظام الفدرالية. وتوقعت المصادر عبر «البناء» حصول المزيد من الأحداث والاضطرابات الأمنية في سورية وخلافات بين الفصائل المسلحة إضافة إلى اجتياح إسرائيلي إلى تخوم دمشق للضغط على النظام وفرض شروط عليه تتعلق بالوضع الأمني في الجنوب والشرق. وحذرت المصادر من تداعيات أمنية للتطورات السورية على الداخل اللبناني لا سيما على الحدود الشرقية والشمالية في ظل احتمال شن المسلحين هجمات على القرى الحدودية إضافة إلى وجود خلايا نافذة داخل مخيمات النازحين السوريين، علاوة على تزايد أعداد النازحين السوريين من الساحل السوري إلى مناطق حدودية عدة وإلى بيروت.

وتشير معلومات «البناء» إلى أن أعداد النازحين السوريين في عكار وجبل محسن الذين نزحوا جراء المجازر في الساحل السوري تجاوزت الـ 20 ألفاً.

وأمس، أفيد عن عمليات تمشيط من سلاح رشاش وقذائف صاروخية من قبل مسلحين سوريين على بلدة المشرفة لجهة الحدود في الهرمل. ولققت المعلومات إلى أن «هيئة تحرير الشام قامت بإقتال جميع المعابر غير الشرعية المقابلة لبلدة المشرفة شرق مدينة الهرمل تزامناً مع إطلاق النار من عناصر تحرير الشام باتجاه البلدة وقذائف 7 من دون تسجيل إصابات».

وذكرت المعلومات أن «الجيش اللبناني اتخذ جميع الإجراءات لمنع دخول المسلحين إلى الأراضي اللبنانية»، مضيفاً «اهالي بلدة المشرفة وشباب العشائر أيضاً اتخذوا إجراءات واستنفر خلف الجيش اللبناني لمنع حدوث مشاكل».

ونقلت مصادر «البناء» عن مرجع أمني تخوّفه من حصول توترات واشتباكات بين مؤيدي النظام السوري الحالي ومعارضين له داخل الأراضي اللبنانية في ظل تزايد أعداد نازحي الساحل السوري وحمص في مناطق عكار وجبل محسن.

وعقد لقاء سياسي موسع في دارة الرئيس نجيب ميقاتي في مدينة الميناء للبحث في التطورات الراهنة في لبنان وتداعيات الأحداث الجارية في سورية على الواقع اللبناني لا سيما على صعيد شمال لبنان. وشارك فيه رؤساء الحكومة السابقون نجيب ميقاتي، تمام سلام وفؤاد السنورة، ونواب من الشمال، وحضور نواب ووزراء سابقون وشخصيات روحية. واستنكر المجتمعون وأدانوا أشد الإدانة الأحداث الدامية التي شهدتها مناطق الساحل السوري وقراد، وما أدت إليه من تجاوزات يجب ضبطها فوراً.

ودعوا الحكومة السورية إلى «تسهيل عودة النازحين، بعد أن سقط مفهوم اللجوء المعرف بإعلان جنيف. فاللاجئ هو الذي لا يرغب أو لا يستطيع العودة إلى بلاده، وهذا يعني أنه لم يعد في لبنان لاجئون بحسب المفهوم الدولي». وتوجّه المجتمعون إلى الأشقاء السوريين، وإلى جميع اللبنانيين منبهين ومحدّرين من مغربة وخطورة التورط من جديد في مواجهات أهلية عنفية، ودعوا الدولة اللبنانية إلى التواصل مع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية إلى متابعة الأوضاع المستجدة في مناطق شمال لبنان الحدودية بفعل التدفق المستجد للنازحين السوريين بسبب الأحداث الجارية في سورية. وإن رفضوا فرض التطبيع، شدّدوا على وجوب الإهتمام أمنياً بطرابلس».

في المواقف شدّد رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل في العشاء السنوي للتبار في سن الفيل، إلى «أننا كنا بكل الأوقات المعارضة للمس بالسيادة والقرار الوطني. واليوم نحن المعارضة للخضوع والارتهاق ونحن مع السلام العادل الذي يؤمن بالحقوق»، موضحاً «أننا المعارضة للتدخل بشؤوننا من الخارج، والمعارضة لتدخلنا بشؤون غيرنا»، موضحاً «أننا سنبقى المعارضة للمس بهويتنا وكياننا ودورنا ووجودنا وكرامتنا». وسال باسيل «كيف تريدون نعلم أنه يس بنا، وكيف لا نفكر ونبكي على الناس التي تخاف على وجودها وحياتها بسبب انتمائها الديني؟».

وسال: «كيف لا نشعر ونتألم للأبرياء والأطفال الذين ينتظرون الرصاصة؟ كيف لانسال هل هذا هو نظام الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية؟ هل هكذا يكون حكم الأخوان؟ هل هكذا يكون حكم

خارج إطار حل دائم واضح لتحقيق السلام، ولا تمنع به مدخلاً لتحقيق هذا الهدف حرصاً على الحفاظ على الإيجابية المحققة في العلاقات الأميركية الروسية، بينما عنوان مساعي ويتكوف في غرة تمديد وقف إطلاق النار وإنجاز خطوات متبادلة تتيح ذلك، بينما المقاومة تتمسك باتفاق 17 كانون الثاني الذي نفذت مرحلته الأولى وبقي قبول الاحتلال بالانتقال إلى مفاوضات حول المرحلة الثانية معلقاً، ورغم التقدم الأميركي في مساري الحربين يبقى تعقيد الحلول النهائية سبباً لعرقلة التوصل إلى اتفاقات مؤقتة توقف إطلاق النار وتراهن على أن وقف إطلاق النار المديد يخلق مناخات تغيّر شروط التفاوض حول الحلول النهائية».

في لبنان بدأ الترويج للانخراط في التفاوض الذي تتبناه تل أبيب وتشجع عليه واشنطن، ومعه حملة للقول إن التفاوض المطروح على الطاولة لا يمهّد للتطبيع، الذي يجمع اللبنانيون على رفضه، بينما حذرت مصادر دبلوماسية وقانونية من خطورة التفاوض على حقوق لبنانية كفلها القراران 1701 و425، حيث إن القرار 1701 ضمن للبنان حق الانسحاب الفوري للاحتلال من كل الأراضي التي انسحب منها عام 2000 دون تفاوض ودون إبطاء، وضمن أيضاً احترام القرار 425 في بتّ النزاع حول الأراضي الواقعة بين الخط الأزرق للانسحاب عام 2000 والحدود الدولية المعترف بها، بحماية لبنان من خطر التفاوض واعتماد بديل هو تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بإدارة محادثات تنتهي بتقديم مقترحات لحل النزاع، وفيما تحفظ القرارات الدولية حقوق لبنان وتحميه من مخاطر قبول التفاوض، يشكل الانزلاق إلى التفاوض إعلان تخلي لبنان عن القوة القانونية التي يمثّلها القراران. وهذا ما حدث عام 1983 عندما قبل لبنان التفاوض على اتفاق 17 أيار متجاهلاً القرار 425.

وأكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أن «لبنان لن يقبل تحت أي ظرف من الظروف ومهما بلغت الضغوط، التخلي عن أي شبر من أرضه أو ذرّة من ترابه أو حق من حقوقه السيادية، وسوف يلجأ لكل الوسائل المتاحة لحماية هذه الحقوق وصونها وتحرير ما تبقى من أرضنا من الاحتلال الإسرائيلي».

وخلال استقباله في عين التينة، وفداً من الهيئة الإدارية الجديدة لجمعية التخصص والتوجيه العلمي، قال الرئيس بري إن «حفظ لبنان من حفظ الجنوب، وحفظه هو مسؤولية وطنية جامعة ويجب أن تكون نقطة إجماع ووحدة وليس نقطة افتراق». وأضاف «صدّقوني إذا كنا موحدين نستطيع تجاوز أي تحد يمكن أن يواجه لبنان»، وتابع «بالوحدة انتصرنا وبالاتقسام والتشرذم عانى لبنان ما عاناه من ولايات ومخاطر مهدت وطننا بأساس وجوده، واليوم أكثر من أي وقت مضى الجتمع مدعو إلى ترسيخ مناخات الوحدة واستحضار كل العناوين التي تقرب بين اللبنانيين والابتعاد عن كل ما يبعد بينهم».

وأمل الرئيس بري أن «ينم التوافق في القريب العاجل على اعتماد آلية موحدة لإنجاز التعيينات الإدارية وفقاً لمعايير الكفاءة والنزاهة»، مؤكداً أن «الأطمئنان والثقة هي في الداخل اللبناني وبيد اللبنانيين»، ومشيراً إلى أن «ونيرة العمل القائمة حالياً، سواء في إنجاز التعيينات التي بدأتها الحكومة وإعادة النضج للإدارة العامة حتماً سيؤدي إلى سلوك لبنان درب الخروج من أزيماته».

وتطرّق الرئيس بري إلى ملف النازحين السوريين، وقال: «لا يجوز أن يبقى هذا الملف على النحو القائم حالياً. لقد آن الأوان للمجتمع الدولي وبعد التحولات التي حصلت في سورية أن يقارب المجتمع الدولي ومنظّماته هذا الملف في أسرع وقت ممكن بما يحفظ

معادلتان خشبيتان بأندتان في توقيت خاطئ

1

بني وفي عقول اللبنانيين والعرب والعالم فرضية أن يزامنه انسحاب إسرائيلي وفق القرار 425، طارت الاحلام، فوجد اللبنانيون الذين لا يؤمنون بالمقاومة أن ليس بين أيديهم سوى أن يأملوا بأن تنجح بالتحريير وبشتمونها، ويقذفونها بتهمة خوض حروب الآخرين، وعندما تمّ التحرير عام 2000 سارعوا إلى الجلوس في الصفوف الأمامية لمن يتلقى التهنة وليس للمهنئين فقط؟

أما جماعة نظرية حروب الآخرين على أرض لبنان، وما قدّمه لبنان للقضية الفلسطينية، فقد يجدون الكثير مما يدعم نظريتهم، لكن عليهم أن يجيبوا عن سؤالين، الأول لماذا عندما تنتفي الذريعة الإقليمية للحرب الإسرائيلية المؤسسة على محاربة طرف غير لبناني، لا تنسحب «إسرائيل» بل تبدأ بطرح طلبات تتصل بالنيل من مصالح وثوابت لبنانية؟ ليس هذا ما حصل عام 1982 بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية وبقاء قوات الاحتلال 18 عاماً حتى أخرجتها المقاومة؟ والآن أليست نظرية حرب إيران و«إسرائيل» قد سقطت بخروج إيران من سورية وانتهاء الاتصال الجغرافي بينها وبين حزب الله وانسحاب حزب الله من جنوب الليطاني وانتهاء الاحتكاك الجغرافي بينه وبين الاحتلال؟ فلماذا لا تنسحب «إسرائيل»؟ أليس لأن لديها مطالب من لبنان، مطالب تتصل بالسعي للحصول على مكاسب سيادية من لبنان؟ أليست التلال أطماع سيادية تعزز أمن «إسرائيل» وتجعل من لبنان مكشوفاً وتعلي مكانة «إسرائيل» وتخضع مكانة لبنان؟ ثم أليس الإصرار على مقولة حروب الآخرين حتى بعد زوال مبررات قولها، هو تبرير لبقاء الاحتلال ودعوة لتجاهل كونه هو الحقيقة الواقعية الوحيدة والباقي مجرد سرديات وهمية؟

عن لبنان وتقديم الكثير للقضية الفلسطينية، يحتاج إلى أن يجيب أصحاب النظرية على سؤال التوطنين، هل لا يزال منع التوطنين من ثوابت لبنان الوطنية، وهل ثمة وصفة لمنع التوطنين غير مساندة القضية الفلسطينية حتى يتحقق حق العودة، أم أن الذين يتحدثون عن التعب يريدون التمهد لقبول التوطنين؟

معادلات خشبية بأندة في غير توقيتها.

وربط التطبيع بقيام الدولة الفلسطينية، مقابل التراجع الأميركي عنها والدعم الإسرائيلي من مجرد نكرها وقد صار صنّاع القرار في الكيان هم مستوطنو الضفة الغربية الأرض المقترحة لقيام الدولة الفلسطينية. ففي التسعينيات كان هناك وضوح أميركي بتبني قيام دولة فلسطينية وقبول إسرائيلي بذلك، وترجمة لكل هذه العوامل، قوة أميركا المطلقة وتفوق «إسرائيل» المطلق وسعي العرب للسلام والتطبيع وقبول أميركي إسرائيلي بمخرج يحفظ ماء وجه العرب اسمه الدولة الفلسطينية، انطلقت عملية السلام في مدريد وتوجت باتفاق أوسلو، وتخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن السلاح وأعلنت الاعتراف به «إسرائيل»، ولم تكن حماس بعد ذات تأثير، لكن مسار مدريد انتهى وأوسلو فشلت، وبدلاً من أن تصبح الضفة الغربية دولة فلسطينية عام 1998 كما تقول اتفاقات أوسلو، صارت عام 2025 مستوطنات لمليون مستوطن مسلح ينتخبون بن غفير وسموتريتش.

من يستطيع تفسير هذا الفشل في ظل غياب أي ممانعة أو مقاومة عربية وازنة، يفهم أن فرصة ذهبية غير قابلة للتكرار أتاحت لاختبار إمكانية السلام على غير شروط الاستسلام لشروط التطرف الإسرائيلي الديني، الذي أقشلت مسار السلام يوم كان أقلية إسرائيلية لكن كان لديه ما يكفي ليقتل رئيس حكومة الكيان إسحق رابين، وبات لديه اليوم الكثير الكثير كي يواظب على ما بدأ به يومها، بعدما لم تعد أميركا التي كانت قادرة على خوض الحروب، قادرة على المساندة بغير المال والسلاح والتغطية السياسية والقانونية، وبعدها لم يعد جيش الكيان يستطيع التباهي بكونه الجيش الذي لا يُقهر، وصار حق الفيتو السياسي على أي مشاريع حلول هو ورقة القوة الإسرائيلية الوحيدة طالما أنها تحظى بالدعم الأميركي، وطالما أن العرب يقولون إن أوراق اللعبة بيد أميركا، ولذلك فإن فاقد العقول والحمقى والمصابين بالخبل العقلي هم فقط من يتوهّمون أن هناك فرص سلام وتطبيع وحلول ودولة فلسطينية ولو على الورق؟

في مواجهة استعصاء الحل السياسي والسلمي، كما كان الحال بعد اتفاق الطائف الذي

التعليق السياسي

سقوط القرارين 425 و1701

يكره الإسرائيليون القرارات الدولية حتى الموت، وهم منذ قيام كيانهم لم ينفذوا قراراً أممياً واحداً، وذلك لسببين، الأول أن الكيان قائم على انتهاك القانون الدولي، وأن السير بقبول القرارات الأممية سوف يوصلهم في يوم من الأيام إلى مواجهة دعوات لتطبيق القرار 181 الذي يقضي بقيام دولة فلسطينية على نصف الأراضي المحتلة عام 1948 وكل الأراضي المحتلة عام 1967، والقرار 194 الذي يقضي بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين لأرضهم وأرزاقهم وبيوتهم، وقبول القرارين كان شرط عضوية الكيان في الأمم المتحدة.

السبب الثاني لرفض القرارات الدولية قناعة قادة الكيان أن التفاوض من وراء ظهر القانون الدولي والقرارات الدولية يتيح للكيان استخدام واستحضار عناصر قوة خفية سياسية وأمنية ومالية تشاركه فيها واشنطن مقدراتها في الضغوط التفاوضية للحصول على مكاسب لا يمكن الحصول عليها تحت سقف القانون الدولي والقرارات الدولية.

في كل جبهات القتال والتفاوض سعت «إسرائيل» لوضع القرارات الدولية جانباً، ففاوضت مصر من خارج القرارين 242 و338، حيث الانسحاب واجب من الأراضي المحتلة عام 1967 فأحتفظت باحتلال غزة بموافقة مصرية، وكذلك مع الأردن فعلت في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وحصرت البحث في الحدود الدولية لمصر والأردن بخلاف القرار، وحاولت ذلك مع سورية وعندما فشلت أفضلت التفاوض، بينما مع لبنان حيث بنص القرار 425 على الانسحاب إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً لم تنفذ القرار وقررت التفاوض حول اتفاق من خارج نص القرار، وهو ما اعتبره كل الذين نظروا إلى مفاوضات اتفاق 17 أيار من زاوية القانون الدولي وفي طبيعتهم الراحل الكبير الدكتور محمد المجذوب خطأ تاريخياً للدولة اللبنانية، لأنها قبلت وضع حق بائن موضع تفاوض.

القرار 1701 يشبه القرارين 242 و338 لجهة الدعوة للانسحاب إلى خط وهمي غير الحدود الدولية، فيدعو منعا لبقاء الاحتلال إلى الفصل بين الأراضي التي احتلتها جيش الكيان خلال حرب تموز وهي داخل الخط الأزرق ويقول بالانسحاب الفوري منها لأنه سبق وحسم أمرها عام 2000 ولا تفاوض على ما سبق وتمّ التفاوض عليه وحسم أمره، والأراضي المتنازع عليها منذ العام 2000، لكنه لا يدعو للتفاوض عليها، لأنها خاضعة للقرار 425 حيث الانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية واجب والحدود بائنة، بل يدعو الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم مقترح لحل النزاعات حولها، ولذلك يجب القول بوضوح إن قبول لبنان بدمج مصير الأراضي المحتلة ضمن الخط الأزرق وخارجه، إسقاط للقرار 1701 ثم القبول بإخضاع الملفين للتفاوض، يعني عملياً إسقاط القرار 425.

إذاعة النور
عن إذاعة النور

تذكرة للمتقين من الإثنين إلى الخميس 6:30 صباحاً
نداء الرحمن يومياً 11:00 صباحاً
أحكام فقهية الثلاثاء - الأربعاء 4:30 عصراً
أحلى الذكر الأربعاء 6:30 مساءً
الحوار الرمضاني يومياً 9:00 مساءً

باقعة البرامج الدينية

إذاعة النور
alnour radio

لبنان تحت الوصاية الأميركية: إلى أين؟

■ د. محمود حسن سعد

في ظلّ التغيرات السياسية الحادة التي يشهدها لبنان، ومع انتخاب العماد جوزاف عون رئيساً للجمهورية، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة القاضي نواف سلام، بدأت تتكشف معالم مشروع أميركي بعيد المدى يهدف إلى إعادة رسم المشهد السياسي والأمني في البلاد. هذا المشروع، المدعوم «إسرائيلياً»، لا يقتصر فقط على محاولة إضعاف المقاومة ونزع سلاحها، بل يسعى إلى إعادة هيكلة لبنان بالكامل ليصبح تحت الهيمنة والوصاية الأميركية، وصولاً إلى إدخاله تدريجياً في «اتفاقيات إبراهيم» للتطبيع مع «إسرائيل»، بمعنى أوضح بناء نظام سياسي جديد يكون مطواعاً للإرادتين الأميركية و«الإسرائيلية»، وهذا أحد أبرز أهداف الحرب «الإسرائيلية» على لبنان.

تتجلى معالم هذا المخطط بوضوح في النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة تجاه لبنان، وذلك من خلال حملة من الضغوط الاقتصادية الممنهجة، وتقديم الدعم للجيش اللبناني بشكل انتقائي، وفرض العقوبات على المقاومة وحلفائها، وتطبيق ثلاثية القرارات الدولية وهي 1559 و 1680 و 1701 وفق التفسيرات الأميركية، بالإضافة إلى ذلك، تُظهر السياسة الأميركية اهتماماً ملحوظاً بترويج أجندة التطبيع الإقليمي، والتي يتمّ تقديمها في كثير من الأحيان تحت غطاء مبادرات تهدف إلى «الإصلاحات الاقتصادية والسياسية». هذه الإجراءات مجتمعة تبرز طبيعة المخطط أو المشروع الأميركي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على لبنان كجزء من هذه الرؤية الأوسع.

أولاً - إضعاف المقاومة

كخطوة أولى نحو السيطرة

تدرك الولايات المتحدة الأميركية أن لا إمكانية البتة لأحداث التحول والتغيير في لبنان وفق التصورات الأميركية دون تحقيق الأمور التالية:

1 - تجفيف منابع التمويل وإضعاف النفوذ السياسي

تتمثل أولى الخطوات الأميركية في مسار هيمنتها ووصايتها على لبنان في تكثيف الضغوط الاقتصادية على حزب الله وحلفائه، إذ تفرض الولايات المتحدة بين الفترة والأخرى عقوبات اقتصادية ضد الأفراد والشركات التي تربطهم علاقة بالحزب، وهو ما يعكس استراتيجية تهدف إلى تضيق الخناق على المقاومة وحرمانها من التمويل، وهذا نهج أميركي قديم لكنه تصاعد بشكل لافت في العام 2019 وحتى وقتنا الراهن وتحديداً بعد الحرب «الإسرائيلية» على لبنان حيث تشدّد واشنطن في تطبيق هذه العقوبات وتلاحق الحزب ومناصريه في قارات العالم. هذه العقوبات المنسقة بشكل شبه تامّ مع الاتحاد الأوروبي تؤثر بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية الحيوية في لبنان، مثل القطاعين المصرفي والتجاري، مما يزيد من معاناة المواطنين اللبنانيين وتحديداً في مناطق كالجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية في بيروت.

إن هذه العقوبات الأميركية تسعى إلى خلق نوع من العزلة الاقتصادية حول حزب الله لجعله يعاني من أزمات مالية تمنعه من تحقيق أهدافه السياسية والعسكرية وأبرزها إعادة ترميم قدراته وتعزيز إمكانياته بعد الحرب «الإسرائيلية» على لبنان والتي دفع الحزب فيها أثمناً باهظاً، ولدفع حلفائه للتخلي عنه تحت ضغط الأزمات المالية المتصاعدة، والترويج لفكرة أن الحزب ضعف وتراجع نفوذه إلى حد كبير بحيث لم يعد قادراً على فرض أجندته في الداخل اللبناني، وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذه العقوبات لم يقتصر على الحزب فقط، بل طال كل الشعب اللبناني، مما جعل تأثيرها يتسارع من خلال خلق أزمة اقتصادية شاملة تضرّ بمستوى حياة المواطن العادي.

2 - استهداف الممرات الحدودية لتعطيل الإمدادات العسكرية

أدى انهيار النظام السوري إلى خلق فراغ أمني على الحدود اللبنانية - السورية، مما سمح لجماعات متطرفة ومتشددة بالسيطرة على مقاليد الحكم في دمشق، وانسحب ذلك أيضاً على المعابر الحدودية الحيوية، وأعلن حكام سورية الجدد أن تمرير السلاح للمقاومة في لبنان انتهى إلى غير رجعة، وأنهم لن يسمحوا بما كان يسمح به النظام السابق، وإن سورية لن تكون في صف المقاومة ضد «إسرائيل»، هذا التطور أضعف قدرة المقاومة على استخدام هذه المناطق كمر استراتيجي، وهو ما يتماشى مع المخطط الأميركي - الإسرائيلي «لخلق المقاومة عسكرياً، كما أن الضربات الجوية الإسرائيلية والاعتقالات المتكررة في الجنوب والبقاع وغيرها من المناطق تعكس سعيًا مستمرًا لتقييد حركة حزب الله ومنع تعزيز قدراته اللوجستية.

3 - «إصلاحات قانونية» لتشديد الحصار على حزب الله

تسعى الولايات المتحدة إلى تضيق الخناق المالي على حزب الله، من خلال الدفع باتجاه إجراء ما تسميه «إصلاحات قانونية»، وإعادة النظر بالعديد من التشريعات المالية، لذا يصدر عن المسؤولين الأميركيين كما عن وزارة الخارجية الأميركية والدوائر التابعة لها تصريحات وبيانات دورية تعتبر خارطة طريق بهذا الصدد بتوجب على الحكومة اللبنانية تطبيقها، هذه الإصلاحات من شأنها تقييد المؤسسات المالية المرتبطة بالحزب، مما يجبره على البحث عن مصادر تمويل بديلة قد تكون أكثر عرضة للمراقبة والاختراق.

تتزامن هذه المساعي مع أوامر أميركية واضحة للسلطات اللبنانية وتحديد الأمانة منها وفي طليعتها جهاز أمن المطار، تقتضي بمنع أي طائرة إيرانية من الهبوط في مطار بيروت، للحد من إمكانية نقل الأموال من إيران إلى حزب الله، كما ومصادرة أية أموال تأتي من خارج لبنان بمجرد الاشتباه بها بأنها ستذهب لحزب الله. هذه الأوامر استجابت لها سريعاً السلطات المعنية في بيروت، وهذا ما كشفته مؤسسة «القرن الدولية للبحوث والسياسات الدولية»، من أن «تقييد التدفقات المالية الإيرانية من قبل السلطات اللبنانية قد وضع الحزب في موقف صعب».

ثانياً: إدخال لبنان

في اتفاقيات إبراهيم تحت الضغط

تعتقد الولايات المتحدة الأميركية أنها أمام فرصة تاريخية يتوجب استغلالها لإخراج لبنان من معادلة المواجهة ودائرة الصراع نظراً للثقل الذي تشكله المقاومة، وقد عبرت المبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس وأن بشكل غير مباشر بأن ما يحدث حالياً يمهد لبدء مفاوضات لبنانية - «إسرائيلية» تهدف إلى توقيع إتفاقية سلام بين الطرفين، وما يسهل هذه المهمة على واشنطن هو التغيير الحاصل مؤخراً من رئاسة الجمهورية إلى الحكومة وتشكيلها واختيار أعضائها وفق معايير أميركية صرفة، كما ووجود قبول عند العديد من الأطراف اللبنانية لفكرة التلخص من المقاومة من بوابة التطبيع مع «إسرائيل»، لذا باشرت الولايات المتحدة العمل على ما يلي:

1 - الترويج للعلاقات الاقتصادية مع الكيان «الإسرائيلي»

كشفت العديد من التقارير الدولية وأبرزها ما صدر عن معهد بروكنغز عن أن الولايات المتحدة الأميركية قد قطعت شوطاً مهماً في إقناع الكثير من النخبة السياسية والاقتصادية في لبنان بأن التطبيع مع «إسرائيل» هو الحل للأزمة المالية. ويتمّ ذلك من خلال الترويج لمشاريع اقتصادية مشتركة، مثل تصدير الغاز اللبناني عبر «إسرائيل»، وتطوير الموانئ اللبنانية بتمويل أميركي وخليجي وشروط التطبيع.

2 - استخدام الضغط الدولي لإجبار لبنان على الانخراط في الاتفاقيات

استمرار الولايات المتحدة في استخدام نفوذها داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمنع وصول أي مساعدات مالية إلى لبنان ما لم تنفذ إصلاحات سياسية وأمنية تتماشى مع مصالح واشنطن وتل أبيب. هذا يشمل الضغط لخصخصة القطاعات الحيوية، مما يفتح المجال أمام شركات غربية و«إسرائيلية» للسيطرة على مفاصل الاقتصاد اللبناني. وثمة معادلة أميركية ثابتة يجارها فيها بعض الداخل اللبناني تقوم على الإعمار مقابل التطبيع والسلام مع «إسرائيل»، ودون ذلك لن يتمكن أحد من إعادة بناء وإعمار ما دمّرته الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان.

ثالثاً - الهيمنة على الدولة

السيطرة على القرار الأمني والاقتصادي

1 - التحكم في المؤسسات الأمنية

عملت الولايات المتحدة الأميركية وما زالت على ضمان أن يكون الجيش اللبناني المؤسسة الأمنية الوحيدة القادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية، وذلك عبر تعيين قائد جديد يتماشى مع التوجهات الأميركية، يعمل على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار مع «إسرائيل» بما ينسجم مع الرؤية الأميركية لهذا الاتفاق وتفسيراته، بل سيكون من ضمن مهامه بالتعاون مع السلطة السياسية التي تدور في الفلك الأميركي تطوير اتفاق وقف إطلاق النار إلى مستوى عال من التنسيق العسكري والأمني والاستخباري يؤمّن الهدوء على جانبي الحدود، ويوفر المعلومات المطلوبة لمنع قيام المقاومة سواء أكانت حزب الله أم غيره من تهديد سلامة المستوطنات الإسرائيلية وسلامة «إسرائيل» بالمعنى الواسع. كما سيكون من مهام القائد الجديد للجيش اختيار قادة الوحدات والشعب والمديرية من ضباط ترضى عنهم الولايات المتحدة، وذلك لضمان إمسك واشنطن بكل مفاصل الجيش.

والأخطر في موضوع الجيش وقائده هو الرغبة الأميركية الصارمة في أن يكون الجيش رأس الحربة في نزع سلاح المقاومة وتجريدها من أي إمكانية لتهديد «إسرائيل»، وهذه رغبة لا تخفيها واشنطن بل أنها تراهن على أن الجيش بمقدوره القيام بهذه المهمة، لا سيما إذا علمنا أن هناك مساعي وتوجهات أميركية تقتضي بإبعاد الضباط الذين يجاهرون بموقفهم بأن على الجيش أن لا ينخرط في أي خطوة أو مهمة أو مشروع من قبيل الاصطدام مع المقاومة لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى إنقسامه وتشردمه في تكرار لتجربة الفئانيين، وهي تجربة مكلفة على الجيش والدولة بكل المقاييس.

وما ينسحب على الجيش ينسحب على الأجهزة الأمنية التي يجب أن تتوافق التعيينات فيها مع المعايير الأميركية، فما طبقته الولايات المتحدة على اختيار أعضاء الحكومة ينسحب حتماً على تعيين قادة الأجهزة الأمنية، هذه الأجهزة التي يجب أن تكون جزءاً من المنظومة التي تراها الولايات المتحدة ضرورية لوصايتها على لبنان.

2 - فرض الإصلاحات الاقتصادية كأداة للسيطرة

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن المساعدات المالية الدولية مشروطة بتنفيذ إصلاحات تتضمن خفض الدعم الحكومي، وتحرير سعر الصرف، وتعديل القوانين المالية بما يسمح بإشراف أميركي مباشر على العمليات المصرفية. الهدف النهائي هو ضمان أن يكون الاقتصاد اللبناني خاضعاً بالكامل للنفوذ الأميركي، مما يحد من قدرة أي قوى مستقلة على تمويل أنشطة مناهضة لـ «إسرائيل» أو الولايات المتحدة.

ويواصل صندوق النقد الدولي محاولاته لمحاصرة حزب الله مالياً عبر ملاحقة «اقتصاد الكاش» والإمسك به في لبنان، إذ عقد وفد الصندوق الذي حضر إلى لبنان مؤخراً اجتماعاً مع لجنة تقنية في جمعية المصارف، للحصول على أجوبة على 18 سؤالاً تتعلق حول 3 مواضيع أساسية: أداء سوق القطع وتدخل مصرف لبنان فيها، القيود المصرفية على التحويلات، والترخيص لإجراء عدد من التحويلات المالية الخارجية. وطلب الصندوق من المصرفيين تقديم تفاصيل دقيقة حول التحويلات التي تتمّ عبر المصارف لتمويل النفقات المعيشية للأسر، بالإضافة إلى توضيح دور مصرف لبنان في تحديد حجم التحويلات الخارجية. تأتي هذه الخطوات في إطار الجهود الدولية المستمرة لاحتواء «اقتصاد الكاش»، الذي ازدهر نتيجة انهيار المصرفي والنقدي في البلاد.

رابعاً - إدراج «بيجر أكت» في الاستراتيجية الأميركية تجاه لبنان في سياق المخطط الأميركي للهيمنة والوصاية على لبنان وإضعاف «حزب الله وحركة أمل»، قدم النائب الأميركي الجمهوري في الكونغرس غريغ ستوب مشروع قانون «بيجر أكت» (BIGGER Act)، الذي يهدف إلى فرض عقوبات اقتصادية ومالية أشد على التنظيمين وحلفائهما، إضافة إلى ممارسة ضغوط أكبر على الحكومة اللبنانية لضمان التزامها بتطبيق السياسات الأميركية في المنطقة. يستند مشروع القانون إلى استراتيجية تعتمد على عزل حزب الله

وحركة أمل وحلفائهما مالياً، وتجفيف مصادر تمويلهما من الداخل والخارج، وفرض مزيد من الرقابة على المؤسسات اللبنانية، لا سيما تلك التي تتلقى دعماً دولياً. كما يتضمن المشروع بنوداً تمنع وصول أي مساعدات مالية أميركية أو دولية إلى الجهات التي يُعتقد أنها تتعامل مع الحزب والحركة، مما يزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية اللبنانية ويدفع الحكومة إلى خيارات سياسية واقتصادية محددة تتماشى مع المصالح الأميركية.

وجهة النظر «الإسرائيلية»:

بين الحذر والفرصة التاريخية

تشير التحليلات الإسرائيلية، مثل تلك الصادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» (INSS) إلى أن الحكومة اللبنانية الحالية تمثل نافذة محتملة للتعاون غير المباشر، عبر قنوات دولية، لضمان التزام بيروت بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي 1559 و 1680 و 1701 بالكامل، بما يشمل نزع سلاح حزب الله وإعادة بسط سيطرة الجيش اللبناني على الجنوب. لكن الأهم من كل ذلك هو ما أعلنته رئاسة الحكومة الإسرائيلية مساء الثلاثاء الفائت عن الاتفاق على بدء مفاوضات مع لبنان لبحث قضايا عالقة، تشمل ترسيم الحدود البرية وقضية الأسرى، وذلك بعد اجتماع في بلدة الناقورة الحدودية بمشاركة ممثلين من لبنان «وإسرائيل» والولايات المتحدة وفرنسا، وتمّ الاتفاق على إنشاء ثلاث مجموعات عمل مشتركة لمعالجة قضايا مثل النقاط الخمس التي تسيطر عليها «إسرائيل» في الجنوب اللبناني، والخط الأزرق، وقضية المعتقلين اللبنانيين. وتابع بيان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أنه وكبادرة حسن نية، أفرجت «إسرائيل» عن خمسة مواطنين لبنانيين كانوا محتجزين لديها، بينهم عضو في حزب الله، وأكد بيان مشترك صادر عن سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا وقوات «اليونيفيل» أن لجنة آلية تنفيذ وقف الأعمال العسكرية اجتمعت للنقاش حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 واتفاق وقف إطلاق النار. وأشار مسؤول أميركي إلى أن إدارة ترامب تتوسط بين الجانبين لتعزيز وقف إطلاق النار والتوصل إلى حلول دبلوماسية للنزاعات الحدودية المتبقية، مع التركيز على 30 نقطة متنازع عليها على طول الخط الأزرق.

ورغم كل ذلك ثمة مخاوف «إسرائيلية» تتمحور حول مدى قدرة الحكومة اللبنانية على الصمود أمام الضغوط الداخلية، خصوصاً أن حزب الله قد يعيد ترتيب أوراقه أو يستفيد من أي هفوات في الاستراتيجية الإسرائيلية، وأيضاً في السياسة الأميركية حيال لبنان، لا سيما أن كلا الطرفين الأميركي والإسرائيلي يدركان أن الحاضنة الشعبية للمقاومة كبيرة جداً، ومن الصعب إضعافها بسرعة وسهولة.

في الختام يمكن القول، إن لبنان اليوم يقف على مفترق طرق حاسم، حيث تسارع الولايات المتحدة إلى فرض رؤيتها مستغلة الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في أواخر عام 2019 تحت مسمى «ثورة تشرين»، والحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، والتي أدت إلى استشهاده الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وعدد كبير من قادة المقاومة مستفيدة من غياب توازن داخلي حقيقي يمنع تنفيذ مخططاتها، فالولايات المتحدة تظهر متحمسة بشكل غير مسبوق حيال فتح مسار للمفاوضات بشأن اتفاقيات سلام تشمل لبنان وسورية، وهو ما أشار إليه مؤخراً ستيفن ويتكوف، مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط، إذ عبر ويتكوف عن تفاؤله بإمكانية انضمام السعودية إلى «اتفاقيات إبراهيم»، مشيراً إلى أن التغيرات السياسية في المنطقة قد تؤدي إلى توسيع نطاق هذه الاتفاقيات، بحيث تشمل في المستقبل كلا من لبنان وسورية، مما قد يفتح المجال أمام تحركات دبلوماسية جديدة في هذا الاتجاه. لكن نجاح هذا المشروع ليس مضموناً، فلبنان ليس مجرد ورقة تحركها واشنطن وفق مصالحها، بل هو ساحة صمدت أمام الضغوط والحروب لعقود، حيث تمثل المقاومة فيه جزءاً أصيلاً من نسيجها الوطني، وليس مجرد ظاهرة عابرة. في ظل الانقسامات الداخلية الحادة والتحديات الإقليمية المتسارعة، يبقى المستقبل مفتوحاً على احتمالات عدة، خاصة أن أهل السلطة في لبنان يلوذون بصمت مطبق حيال كل ذلك، فإما أن يحافظ لبنان على مساره المقاوم، أو يجد نفسه منساقاً نحو مسار جديد يضعه تحت الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية، فالأيام وحدها كفيلة بكشف مدى قدرة هذا المخطط على تحقيق أهدافه أو السقوط أمام إرادة المقاومة...

إذاعة النور
إذاعة النور
على إذاعة النور

سفر إلى التاريخ

برنامج تمثيلي ينقلنا خيالياً عبر الأزمنة إلى سير
ومواقف لشخصيات تاريخية

يبدأ الأحد بعد موجز 5:00 عصرًا

كتابة: عددي الموسوي
إخراج: هيسم عمار و يحيى حسين

إذاعة النور
alnou radio

الفنان الأردني سميح التايه ضيف صفحات «البنا»



آخر الكلام

أنا حزين حتى الموت*

■ الياس عشي

لم أر العالم العربي صغيراً كما رأيته نهار الأربعاء الواقع فيه 4 أيار 1994؛ ففي هذا اليوم وقع ياسر عرفات اتفاقاً يقضي بإقامة «دويلة» فلسطينية هي بحجم علبه الكبريت. ترى لو أراد عرفات أن يعطي لكل شهيد من شهداء هذه الأمة الذين ماتوا من أجل فلسطين، أن يعطيهم مرقداً، فهل تكفيهم مساحة غزة وأريحا؟

وأولئك الأطفال الذين حملوا الحجارة، وبشروا بالحرية، وماتوا من أجل فلسطين... ترى ما رأيهم وهم يرثون بلدهم يموت خلجة إثر خلجة... وأن حرب 1948 بدأت خيانة وانتهت في خيانة؟

لا أصدق أبداً أن دولة عنصرية كـ«إسرائيل» يمكن أن تعطي شيئاً أخذته إلا إذا كان ثمة شيء تخطط له مقابل هذا العطاء... وهذا الشيء موجود:

نقل الرموز الفلسطينية إلى معتقل غزة-أريحا.
دفع الفلسطينيين للقتال في ما بينهم.
تكريس شرذمة العالم العربي الذي هو مشرذم في الأصل.

الانفراد بسورية التي تعتبر «بيضة القبان» في كل ما جرى، وما يجري، وما يمكن أن يجري.
الآن ندرك تماماً لماذا قامت حرب الخليج، وندرك أكثر مدى الفجعة في «عراق» قاده زعماءه إلى مجازر ندفع ثمنها اليوم، وندرك جيداً أن أنور السادات الذي باع الأهداف النبيلة في حرب 1973، وبمباركة أميركية-إسرائيلية، أسس لاتفاق 4 أيار 1994.

وندرك أننا محاصرون بالخيبة، والهزيمة، والمرارة، والإحباط؛ فلقد غامرنا بأحلى سنوات العمر لتبقى فلسطين عربية... بنعا كلمات الحب والغزل، وأوجدنا لفلسطين قاموساً لم يخطر ببال أحد... كل الأدباء والشعراء زينوا كلماتهم، وراهنوا على كلماتهم، من أجل فلسطين! وفجأة... فلسطين علبه كبريت، مساحتها لا تكفي لإقامة سور واحد نخلد فيه ذكرى شهدائنا؛ صدقوني... أنا حزين حتى الموت!
1994/5/7

* من كتابي «وطن للبيع... فمن يشتري؟» 1995

رمضان غزة... إرادة الحياة تتجلى رغم ويلات الحرب



بزفاف اثنين من أحفادي».
مبادرات تضامنية:

دعم النازحين وإحياء التقاليد مع حلول رمضان، انتشرت مبادرات مجتمعية لمساعدة المحتاجين، حيث نظمت مجموعات شبابية سحوراً جماعياً في بعض المناطق، إلى جانب دعوات لإقامة إفطارات للنازحين في الخيام ومراكز الإيواء.

وفي الوقت نفسه، يواصل المسرحاتية جولتهم في شوارع غزة، حاملين شعارات وطنية تذكر السكان بأوقات السحور والإفطار، بينما يسعى أصحاب المحال إلى إنعاش الأسواق رغم التحديات الاقتصادية الكبيرة.

مستقبل غامض:

هل يستمر وقف إطلاق النار؟ يعيش سكان غزة حالة من الترقب في ظل هذه الأوضاع، وسط جهود دبلوماسية لتمديد وقف إطلاق النار، على أمل أن يمنح ذلك فرصة لاستعادة بعض الاستقرار.

ومع ذلك، فإن المخاوف لا تزال قائمة، خاصة مع استمرار القيود الإسرائيلية على دخول المساعدات، مما يزيد من معاناة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الإغاثة الإنسانية.

ومع غياب ضمانات دولية، يخشى الفلسطينيون أن يكون رمضان هذا العام مجرد استراحة مؤقتة قبل تصعيد جديد يعيدهم إلى دوامة الحرب والمعاناة.

بين ارتفاع الأسعار ومحاولات إنعاش الحياة شهدت أسواق غزة انتعاشاً نسبياً مع حلول رمضان، رغم الظروف القاسية، حيث توفرت بعض المواد الغذائية الأساسية، وإن كانت الأسعار مرتفعة بشكل غير مسبوق بسبب إغلاق المعابر وشح البضائع.

أيمن محسن، بائع قطايف، يوضح أن سعر الكيلو الواحد من القطايف وصل إلى 20 شيقلاً (حوالي 6 دولارات)، مقارنة بـ6 شواقل فقط قبل الحرب، مشيراً إلى ضعف الإقبال بسبب الأزمة الاقتصادية.

من جهتها، تؤكد سماهر سالم، إحدى سكان غزة، أن رغم غلاء الأسعار، إلا أن لشهر رمضان نكهة خاصة، قائلة: «رغم كل شيء، نحاول الاحتفال بالموسم، فالقطايف جزء من روح رمضان».

محاويات لاستعادة البهجة

يحاول سكان غزة استعادة بعض ملامح الفرح الرمضاني على الرغم من الدمار الواسع، حيث قام شبان من مخيم خان يونس بتزيين الشوارع المهذمة وكتابة شعارات مثل «رمضان بين الدمار» و«كل عام وأنتم بخير رغم الجراح»، تعبيراً عن إرادتهم القوية في مواجهة المحن.

فهيمة البردويل (69 عاماً)، إحدى سكان المخيم، تصر على الاحتفال رغم كل شيء، قائلة: «نحن شعب يعشق الحياة، وسنحتفل بـرمضان ونفرح بعد العيد

غزة - المركز الفلسطيني للإعلام يواجه سكان قطاع غزة ظروفاً استثنائية صعبة، مع حلول شهر رمضان المبارك للعام الثاني على التوالي، حيث لا تزال آثار الحرب الإسرائيلية المستمرة منذ أكتوبر 2023 تلقي بظلالها الثقيلة على الحياة اليومية.

فبين الدمار الواسع، والأزمة الإنسانية الخانقة، يعيش الغزيون الشهر الفضيل وسط مخاوف من تجدد العدوان بعد انتهاء المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار الذي استمر 42 يوماً.

رمضان تحت الحصار:

معاناة مستمرة وآمال بالصمود تتجلى معاناة السكان الذين يحاولون التأقلم مع واقع الحرب المستمرة في الأحياء المنكوبة، ويصف نادر حرب (49 عاماً)، أحد سكان حي الشيخ رضوان، رمضان هذا العام بالمختلف تماماً عن سابقه، حيث اضطر في العام الماضي للعيش في خيام النزوح جنوب القطاع بعد تدمير منزله. يقول نادر: «رغم الأوضاع الصعبة، أشعر أنني استعدت جزءاً من حياتي، لكن الخوف لا يزال يرافقنا يومياً».

أما محمد حرب (32 عاماً)، الذي بقي في شمال غزة خلال الحرب، فيستذكر رمضان الماضي بمرارة، حيث عاش ظروفاً قاسية بسبب انقطاع الإمدادات الغذائية، مؤكداً أن المجاعة التي شهدتها المناطق الشمالية كانت من أشد ما تعرض له السكان.